انهيار الدولة المثالية

«جدل الثروة والسلطة»

د. هانى محمد رشاد بخيت(*)

المقدمة

بعد أن وضع أفلاطون الخطوط العريضة للدولة التى تمنى إيجادها وهى الدولة النموذج التى تجسد مثالا أو نموذجًا كاملا لمدن أو دول ناقصة، بمعنى أن هذه المدن أو الدول ينبغى أن تحذو حذو هذه الدولة أو تحاول الوصول إلى تحقيق هذا النموذج.

وقد بين أفلاطون كيف أن حكم الفيلسوف ضرورة للدولة العادلة بسبب الأبعاد المختلفة للطبيعة البشرية وتقسيم النفس وكذلك الغاية من الحياة الإنسانية وتصور التجربة البشرية باعتبارها تجربة معرفة وحرية تبنى على معادلة من التوازن الداخل فى الدولة يعادله أو يتساوى مع توازن داخلى فى الفرد، وهو ما يمكن أن نسميه هارمونى أو انسجام بين طبقات الدولة المختلفة تحت حكم العقل الذى يمثله الفيلسوف وهكذا تتحقق العدالة.

وقد كان رأى أفلاطون أنه ما لم يحكم الفلاسفة أو يتحول الحكام الموجودين إلى فلاسفة فلن تنتهى الآثام والشرور من العالم.

وأعطى أفلاطون أهمية كبرى لعوامل تربية الحكام أو الحراس وهذه العوامل تساعد على أن يظل هو الموجه والقائد للدولة لأن الهدف من الدولة ليس تحقيق السعادة لفئة من الناس أو طبقة من الطبقات ولكن تحقيق السعادة لأكبر عدد من الناس ولذا كان من أسس التوجه التربوى للحكام إبعادهم عن تكوين الثروة أو تجميع الثروات وجعل الدولة تتكفل

(*) أستاذ مساعد الفلسفة – بكلية الآداب - جامعة القاهرة – فرع الخرطوم - ٢٠٠٦.

بإعطائهم مما يمنعهم من ذلك. وكذلك أحاط هذه الطبقة بسياج يحيمها من مغريات الثروة والمال تجعل الشيوعية في المال والنساء والأولاد عامل من عوامل توحيد هذه الطبقة والإحالة بينها وبين الخاصة للأفراد العاديين والتى بسببها يمكن أن ينشب أي صراع أو تنافس أو نزاع، وكان محور هذه المعادلة التربوية فى ذهن أفلاطون أن يجعل العامل الاقتصادى والذى يعبر عن نفسه فى عبارات مثل هذا ملكى، وهذا ليس ملكى، مثار اهتمام عند الشرع والحاكم، وكذلك غير هذا من المسائل التى قد تعوق سيره فى طريق المعرفة والحكمة.

فإذا كان الفيلسوف هو المعبر عن القوة العاقلة التى يجب أن تحكم غيرها من القوى المشكلة للنفس البشرية، فإن التحول الياسى يأخذ فى الهبوط من هذه القوة إلى القوى الأدنى فى الطبيعة البشرية مثل القوة الغضبية الانفعالية أو القوة الشهوية الغرزية.

وإذا حدث ذلك فإنه يحدث هبوط وانحدار من تأمل الأشياء فى ذاتها / طبيعة الفيلسوف / إلى تأمل صورها وظلالها أو بعبارة أخرى العودة إلى كهف المحدوية مرة أخرى ويهبط الإنسان إلى سجن الروح ومحدودية الصراع على شهوة البدن أو كبرياء السلطان أو غريزة التملك.

هذا الهبوط أو الانحدار من النموذج إلى الظلال أو أشباه النموذج يحدث بسبب مهم وهو بحال بحثنا واهتمامنا فى هذا البحث وهو الصراع على السلطة والثروة، وهذا يسير موازيا مع الانحدار فى النسل الحاكم وفى طبيعة الرجال والأجيال الناشئة من سلالة الحكام - وهكذا يخرج جيل جديد من الحكام ليس له اهتمامات أو صفات الجيل الأول - / الحراس الفلاسفة / وتخرج أنظمة حكم تتوزع فى اتجاهاتها ما بين طموح القوة الفضية واحترام الشرف والمكانة الاجتماعية إلى تغليب القوة الشهوية وكبرياء السلطان الأمر الذى يعجل بخروج الدولة من نطاق الحرية والديمقراطية والتى تتحول إلى فوضى عارمة لتصبح غارقة فى عبودية بائسة من جراء تسلط الطغيان.

لذا سنحاول فى هذا البحث أن نقف على الأهمية الشديدة لعوامل الصراع على الثروة والسلطة والذى يجعل لنظام حكم الفيلسوف / الدولة النموذج / كما حدد أفلاطون خطوطه الرئيسية ينهار وينحدر لتأتى بعده أنظمة حكم يتوزعها الصراع على الثروة

والسلطة وتبدأ بحكم التيموقراطية وتنتهى بحكم الطاغية والذى يشكل أقصى قدر من تغليب الجانب الأدنى فى الروح الإنسانية على الجوانب الأخرى.

وسوف نستخدم فى هذا البحث المنهج التحليلى للوصول إلى ما يقصده أفلاطون من تأثير العوامل الاقتصادية التى تتمثل فى صراع الثروة والسلطة على انهيار مجتمع الملك الفيلسوف إلى أنظمة حكم مختلفة، وسوف نحاول استخدام بجانب ذلك المنهج المقارن للوصول إلى الاختلافات الجوهرية بين أنظمة الحكم المختلفة للتعبير عن مدى الانهيار الذى تعبر عنه، وسوف نحاول فى كثير من الأحيان استخدام لغة أفلاطون نفسه للتعبير عن أفكاره ومفاهيمه التى يريد الإشارة إليها.

الفصل الأول

كيف تنشأ الدولة التيموقراطية

كيف تنشأ الدولة التيموقراطية

بعد أن حدد أفلاطون طبيعة الدولة التى يرغب فى إيجادها لأنها دولة تجسد مثالا أو نموذجا كاملا لمدن أو لدول ناقصة بمعنى أن هذه الدول ينبغى أن تحذو حذوها أو تحاول الوصول إلى تحقيق هذا النموذج.

وقد بين أفلاطون لماذا يكون حكم الفيلسوف ضرورة لسبب الأبعاد المختلفة للطبيعة البشرية - تقسيم النفس - وغاية الحياة الإنسانية وتصور الهدف من التجربة البشرية باعتبارها تجربة معرفة وحرية تنبنى على معادلة من التوازن الداخلى فى الفرد يوازنها معادلة بين التوازن الداخلى فى الدولة - تقسيم الطبقات - هارمونى أو انسجام بين طبقات الدولة المختلفة تحت حكم العقل الذى يمثله الفيلسوف ولذا تتحقق العدالة.

وكما لاحظنا فإن عوامل تربية الفيلسوف أو الحارس تعمل على أن يظل هو الموجه والقائد للدولة وهذا كان من أهم عوامل التربية عامل شيوعية النساء والملكية. باعتبار أن تكوين عائلة خاصة سوف يجعل الحاكم يتحول من الانشغال بالحكم العام والتأمل

لحقائق الأشياء والنزعة الغيرية والإيثار لديه إلى الانشغال بالهم الخاص والزوجة والأولاد الأمر الذى يغير من الأشياء فيه إلى الأثرة والأنانية ويعوق نموه الروحى والفكرى، ويجعل العامل الاقتصادى والذى يعبر عن نفسه فى كلمة ملكى وليس ملكى مثار حديث أو اهتمام عند المشرع والحاكم وغيرها من المسائل التى قد تعوق سيره الحكيم.

أفلاطون يتحدث بعد ذلك عن انهيار هذه الدولة - دولة الملك الفيلسوف - فى شكل دولة أخرى، ويجئ هذا الانهيار بسبب الهبوط من تأمل رؤية الأشياء فى ذاتها إلى تأمل صورها أو ظلالها أى عودة إلى الكهف - وهبوط من تحقيق العدالة بشكل واع إلى تحقيق العدالة بشكل مجبر أو جبرى كما يحدث لدى من تنقصهم فكرة العدالة فيتبعون العادات والتقاليد والأفكار الجماعية - أى ما تواضع عليه مجموع الناس - والأفكار القديمة وغيرها من الأفكار التى تجئ - إذا جاز لنا القول - من الخارج وليس من الداخل[١].

وهذا التدهور من الأعلى إلى الأدنى يأتى بسبب مهم وهو مجال اهتمامنا وهو الصراع على الثروة والسلطة - ويتماشى هذا التدهور مع التدهور فى النسل الحاكم وفى طبيعة الرجال والأجيال الناشئة من سلالة الحكام الفلاسفة - وبسبب عدم الإحكام أو قدم العهد أو التعود أو اللا مبالاة أو الأخطاء التى لا تجد اهتماما كبيرا من الحكم أو أنظمة الحكم، يخرج جيل جديد من الحكام ليس له اهتمام أو صفات الجيل القديم الذى أسس هذا النظام من الحكم.

ويخرج نظام حكم يسوده طابع الطموح والذى لا يوجد له اسم شائع ومن ثم سوف نطلق عليه اسم التيموقراطية.

> إن الحكام الذين ربتهم القيادة - الدولة - لن يستطيعوا بكل ما لديهم من خبرة ومهارة أن يدركوا الأوقات المناسبة للخصوبة والعقم مهما استجمعوا فى ذلك أذهانهم وقدراتهم على الملاحظة. وهكذا تفوتهم اللحظة المناسبة. ويجئ اليوم الذى ينجبون فيه أطفالا فى غير الوقت المناسب[٢].

---

(1) Leo Strauss: History of political philasophy, university of chicago press, second wlition, p. 35 - 36.

(٢) جمهورية أفلاطون : ٥٤٦ ب جـ، ترجمة فؤاد زكريا .

ومن هؤلاء الأطفال الذين لا مواهب طبيعية ولا حظ لهم، سيختار الجيل الأقدم خيرهم لرئاسة الدولة، ولكنهم لما كانوا غير جديرين بها، فإنهم حالما يملكون سلطة أبائهم فسوف يبدأون فى تجاهلنا ولا يقدرون التهذيب العقلى تقديرا كافيا ثم يمتد إهمالهم إلى التدريب البدنى بدوره، وهكذا ينشأ جيل أقل ثقافة وتهذيبا يختار منه حكام أقل جدارة بمنصب حراس الدولة[١].

فأول أشكال الفساد فى الدولة المثالية هو التيموقراطية وفيها يفتقد عنصر القوة العاقلة سيطرته اللازمة و يأخذ مكانه عنصر الروح - والمعنى الذى يقصده أفلاطون بالتيموقراطية هو حكم وفق مبدأ الشرف Honaur[٢].

فى هذا النظام يتنحى العقل للحماسة أو القوة الغضبية إذ يحدث نتيجة للزيجات الخاطئة أن يعقب الحكام نسلا لا يماثل طبيعة أبائه فى الأصالة والامتياز ويتولى الحكم رجال لا يسعون إلى طلب الحكمة بل يغلب عليهم الحماس للحرب والقنص وتتجه أمالهم إلى المجد الحربى[٣].

وينسب هذا النوع من الحكم إلى وجود انقسام فى المجتمع. هذا الانقسام هو سبب كل تغير سياسى. ويبدو أن أول أعوجاج هو مخطط الزواج حيث يضعف النسل ويفشل الحكام فى التوفيق بين الرجال الملائمين والنساء الملائمات فى فصول السنة.

وبذلك توجد ذرية أردأ

وهؤلاء كما يشير أفلاطون

لا يستطيعون التمييز ضمن من يولد بينهم. من السلالات الذهبية والفضية والنحاسية والحديدية، وهى السلالات التى تحدث عنها هزيود، فإذا ما اختلط الحديد بالفضة والنحاس بالذهب، نتج عن هذا الخلط تشتت وتباين وتنافر مودى حتما إلى العداوة والحرب. وذلك هو الأصل الذى ينبغى أن نعزو إليه الخلافات الداخلية أينما ظهرت.

---

(١) جمهورية أفلاطون : ٥٤٦ د ، ترجمة فؤاد زكريا.

(2) leo strauss: History of political philosophy, p. 36.

(٣) أميرة حلمى مطر: الفلسفة اليونانية، تاريخها ومشكلاتها، ص٢٠٣.

يرى أفلاطون أن هناك انهيارًا يحدث فى الطبقة الحاكمة - الفلاسفة - هذا الانهيار راجع لاختلاط الأنساب والطبائع - وهذا يؤدى إلى اختلاط وتباين الصفات فى قلب الطبقة الواحدة. الأمر الذى يؤدى إلى شقاق وتنافر وعداء.

وطبقة الحكام من هذا الطراز تضم من ناحية أصحاب الطبقة الفلسفية الذين يؤمنون بنظام الشرعية القديم - وتضم من ناحية أخرى أصحاب الطبقة الاقتصادية الراغبين فى الحصول على الملكية وإذا حدث هذا فسرعان ما ينشأ الانقسام وما يترتب عليه من صدام فينتصر أصحاب الطبيعة الاقتصادية كثرة كانت أم قلة.

إن الذرية الجديدة من حكام الجيل التالى لا تتوفر لديهم كفاية العمل، وسوف يهملون التعليم ويعجزون عن إبراز أفضل أبناء الدولة وإلحاقهم بخدمتها، وبهذا يحدثون حالة اضطراب ينشأ عنها بقاء رجال من طبقة الذهب بين صفوف الطبقة الثالثة، وارتفاع رجال من معدن الحديد والنحاس خطأ إلى صفوف الطبقة الأولى.

فإذا أصبحت طبقة الحكام خليطًا من هذا الطراز يضم من ناحية أصحاب الطبيعة الفلسفية الذين يتمسكون بنظام الشيوعية القديم ولفيفا من أصحاب الطبيعة الاقتصادية الراغبين فى الحصول على الملكية والثروة[١].

يقول أفلاطون :

> يتجه جنس الحديد والنحاس إلى الربح فيتملكون الأرض والديار والذهب والفضة. بينما يميل جنس الذهب والفضة والذى لا يطمع فى الثروة لأن لديه منها الكفاية فى طبيعته الباطنة، إلى الفضيلة وإلى الإبقاء على الأمور على ما كانت عليه[٢].

يحدث أن يقوم على هذا نظام من الملكية الخاصة، يوجد مجتمع من كبار الملاك - ملاك الأراضى - يهبط فيه أعضاء الطبقة الثالثة من مستوى الأحرار إلى مستوى العبيد،

---

(١) ارنست باركر: النظرية السياسية عند الأغريق، ص١٣١ - ٣٥.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٤٧ جـ د، ترجمة فؤاد زكريا.

بذلك تقوم دولتان مقام دولة واحدة، ويكون على طبقة السادة أن تضع طبقة العبيد تحت رقابتها.

ويفسر أفلاطون ذلك:

> لأن عديد من المشاحنات والخلافات تتفق الجمع على أن يتقاسموا الأراض والبيوت ويتملكوها، ويستبعدون إخوانهم الذين كانوا ينظرون إليهم من قبل على أنهم رجال أحرار وأصدقاء، والذين كانوا يرعونهم من قبل ويعاملونهم معاملة العبيد على حين أنهم يتفرغون هم أنفسهم للحرب وإحكام قبضتهم على الباقين[١].

غير أن انتصار العناصر الدنيا - الاقتصادية - لا يكون انتصارا مطلقا بل تبقى العناصر الأرقى محتفظة بقدر من السلطة تحول دون قيام أوليجاركية بحتة، وتمنع انصراف الدولة كلية إلى السعى وراء الثروة[٢].

> أليس هذا النظام من الحكم يحتفظ بشيء مما سبقه، ويستمد شيئا من الاوليجاركية مادام فى موقع بين الاثنين، وأن يكن مع ذلك له خصائصه.
>
> وسيكون مشابها لنظام الحكم السابق فى احترامه لسلطة الحكام وعزوف المحاربين فيه عن الزراعة والصناعات اليدوية والأعمال التجارية وتنظيم الواجبات المشتركة والعناية بالألعاب الرياضية والتدريبات الحربية[٣].

ونلاحظ أن فى مثل هذا النظام يتركز الإعجاب فى الرجل الشجاع - صاحب الروح العالية - وكذلك الذى يعتبر أن الشرف سيد العواطف ويسلك سبل الطموح والحروب، وهذه الدولة فى جوهرها يتمكن فيها الجندى من إزاحة الفيلسوف عن عرشه، وتصبح المهارة الحربية فيها هى الطريق إلى المنصب وانحصرت لذة مواطنيها فى خطط الحرب ومواصلة القتال دون توقف.

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٤٧هـ - ٥٤٨ أ ب، ترجمة فؤاد زكريا.

(٢) ارنست باركر: النظرية السياسية عند الأغريق، ص١٣٤ - ٣٥.

(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٤٧ هـ، ترجمة فؤاد زكريا.

لذا فإن هذا النظام يميل إلى:

النفوس البسيطة المندفعة المتجهة إلى الحرب أكثر من اتجاهها إلى السلم ويركز جهوده على خدع الحرب ومناورتها ويجعل منها شغله الشاغل.

ومثل هؤلاء الرجال كما يقول أفلاطون:

يكونون فى الوقت ذاته ذوى نهم للمال كما هو الحال فى حكام الدول الاوليجاركية فهم يقدسون الذهب والفضة أشد التقديس. غير أنهم يعدونها سرًا ذلك لأن لهم أقبية ومخابئ خاصة يحفظون فيها كنوزهم بعيدا عن الأعين، وكما أن لديهم بيوتا يذهبون إليها سرا أشبه بالأوكار الخفية. التى ينفقون فيها من سعة على النساء وعلى كل من يحلو لهم الإنفاق عليه[١].

هذا النظام فى رأى أفلاطون يهمل القائمين عليه الملكة الحقيقية ملكة الديالكنيك والفلسفة ويؤثرون عليها تدريب البدن على تدريب الروح، وهو نوع خليط من الخير والشر. لأن له صفة غيره يستمدها من سيادة القوة الغضبية فيه تلك هى صفة الطموح وشهوة التفوق كما يصفه ليوستروس، انه حكم محبى الشرف أو الطموحين والذى يتجه إلى التعالى أو الانتصار.

ويصف أفلاطون طبيعة الفرد التيموقراطى بأنه:

بالضرورة أكثر اعتدادا بنفسه وأقل ثقافة ولكنه لا يجيد التحدث .. وهو لطيف المعشر مع الأحرار من الناس. شديد الخضوع للحكام وهو فى طموحه للسلطة لا يستند إلى فصاحته أو أية صفة مماثلة لها، بل يستند إلى غزواته فى الحرب ومواهبه العسكرية التى اكتسبها بفضل ميله للرياضة البدنية[٢].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٤٨ أ ترجمة فؤاد زكريا.

(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٤٨ د هـ، ترجمة فؤاد زكريا.

هذا الشخص التيموقراطى تنازعه فى داخله قوتان ولذا فهو:

من جهة أبوه يتعهد الملكة العاقلة فى نفسه وينميها، وهناك من جهة أخرى أولئك الذين يتملكون الملكتين الآخريين، ملكته الانفعالية وملكته الشهوية، ولما لم يكن بطبيعة شريرا وإنما اختلط به رفاق السوء فحسب فإنه يتخذ طريقا وسطا بين الجانبين الذين يتجاذبانه، ونقيضا ولسيطرة الملكة الوسطى الانفعالية. ويغدو رجلا متكبرا متعلقا بمظاهر الشرف والتشريف[١].

ولكن هذا الشخص ينقاد دائما للجانب الشرير فيه أو من السهولة أن ينقاد له وأفلاطون يرجع سبب ذلك إلى أن:

نفسه تنطوى على بذور التقتير ولأن فضيلته ليست خالصة، إذ أنه يفتقر إلى أفضل ضمان يعلمه فى حياته - الفلسفة - تغذية بتهذيب الروح فإذا استقرت هذه النفس كانت خير عاصم لفضيلة المرء طوال حياته[٢].

التيموقراطية يبدأ فيها زوال العدالة وظهور الظلم، ولا يحتويها كل عنصر من العناصر مكانه الصحيح أو يؤدى وظيفته الملائمة. فالجندى قد اغتصب مكان الفيلسوف وأملاك الفلاح وانهار فيه التوازن جارفا معه الوحدة ثم بدأ الانقسام والخلاف ولن يقف نموها عند حد.

إن فساد الحكم مؤدٍّ إلى أن يتحول الحكام عند تقدمهم فى السن من رجال يمجدون الشرف العسكرى إلى رجال يسعون للثراء وعندئذ يصير الحكم إلى الأقلية الغنية فتُسمى بالأوليجاركية[٣].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٥٠ ب، ترجمة فؤاد زكريا.

(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٤٩ أ ب، ترجمة فؤاد زكريا.

(٣) أميرة حلمى مطر: الفلسفة اليونانية، تاريخها ومشكلاتها، ص٢٠٣.

الفصل الثانى

الدولة الاوليجاركية

بينما نجد الأساس السيكولوجى لدولة التيموقراطية هو الروح - العاطفة - فإن الشهوة هى الأساس السيكولوجى للأوليجاركية، الأولى تنشد الحرب والمجد والثانية تنشد المال والتجارة.

والفساد الذى تصور التيموقراطية ويحولها إلى أوليجاركية هو فساد الدولة الحربية عندما تتحول إلى دولة تجارية فاشتهاء الثروة الذى يتسرب إلى التيموقراطية وإن كان ذلك شرا، سرعان ما يصبح حافزا مسيطرا لا يخفيه أحد، عندئذ يقوم طراز من الحكم يعتمد على تقرير الملكية[١].

> ذلك النوع من النظام القائم على الثروة والذى يحكم فيه الأغنياء دون أن يشاركهم الفقراء على الإطلاق[٢].

ويفسر أفلاطون خروج هذا النظام من نظام التيموقراطية بأن:

> تكديس الذهب فى مخابىء سرية لدى الأفراد هو الذى يقضى على النوع السابق من الحكومة. وذلك لأن الأفراد يبحثون عن أوجه جديدة لإنفاق أموالهم فيها، فيبدأون فى تطويع القانون لأغراضهم وينتهى بهم الأمر هم ونساؤهم إلى الخروج نهائيا على القانون[٣].

إن النهم إلى الثروة فى البداية يؤدى إلى تطويع القوانين لأصحاب الطبقة الحاكمة من الأثرياء الذين يريدون أن يحكموا دون أن يشاركهم أحد وخاصة الفقراء.

وهنا نلاحظ بداية وضع ما أشار إليه تراسيماخوس فى المناقشات حول العدالة بأن

---

(١) أرنست باركر، النظرية السياسية عند الإغريق، ص١٣٥.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٥٠ جـ د، ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٥٠ د هـ، ترجمة فؤاد زكريا.

العدالة تسير مع مصلحة الأقوى وليس العكس وإنما هو الأقوى فتسن القوانين التى تحقق مصلحتها دون مصلحة الآخرين - الشعب.

فأعضاء الطبقة الحاكمة يقيمون وزنا كبيرًا للثروة من أجل الحصول عليها ويعيشون عيشة قدح وحرمان تطغى فيها شهوة الثراء على ما عداها، وتنطوى طبائعها على شهوات إجرامية تفصح عن نفسها عندما تحين الفرص فى صورة - الغش التجارى - فيفلت زمامها يوما وينطلق انطلاقا كاملًا.

وهذا النظام لا تستند فيه وظيفة الحكم على أساس الكفاية. بل تكون الملكية هى التى تجعل لصاحبها الحق فى الوصول إلى المنصب.

ولما كان أصحاب هذه الطبقة من هذا النوع يريدون الحكم دون أن يشاركهم أحد وخاصة الفقراء، فإن ذلك يجعل الفقراء يعيشون فى حالة من الحقد والحسد تجاه الأغنياء الموجودين فى السلطة.

> لأنه لما كان كل ينظر إلى جاره بعين الحسد فإن المنافسة تدب بين السواد الأعظم من الشعب فيصبحون جشعين للمال[1].

وهكذا يصبح النظام العام فى الدولة هو النظام الذى يعود إلى الطبقة الحاكمة - وهى هنا طبقة الأثرياء الذين يعيشون للثروة ويحاولون عمل القوانين التى تحجب السلطة عن الآخرين - وهذه الدولة بطبيعة الحال تقل فيها الفضيلة أو يزيد فيها السوء الأخلاقى أو الانحدار النفسى من حالة الاكتفاء بالذات إلى حالة التشتت والطموح إلى حالة اللا مبالاة تجاه القيم الأخلاقية لأن الناس :

> فى سعيهم للمزيد من الثروة يقل تقديرهم للفضيلة بقدر ما يزداد تقديرهم للمال أليس بين الفضيلة والثروة ذلك الفارق الذى يجعل إحداهما تنخفض كلما ارتفعت الأخرى إذا وضعتا فى كفة الميزان[2].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٥١ أ ترجمة فؤاد زكريا.

(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٥٠ هـ، ترجمة فؤاد زكريا.

والمعتاد فى هذه الحالة كما يقول أفلاطون.

إذا كرمت الثروة الأثرياء فى دولة ما قل تكريم الفضيلة والفضلاء فيها حتما[١].

هذا بطبيعة الحال يأتى على خلاف دولة الملكية - ودولة الفيلسوف - التى يزداد فيها التكريم للفضيلة واحترام القيم الأخلاقية والتقليل من شأن المال والثروة والسبب هو أنه.

عندما يكرم المرء شيئا يكرس له نفسه أما إذا حط من قدره فإنه يتخلى عنه[٢].

والأوليجاركية لا تتعارض مع قاعدة العدالة من حيث نظام مكوناتها فحسب، بل من حيث مخطط الحياة كلها. فهى ترفض أن تُسند الوظيفة التى من نوع معين إلى الرجل صاحب القدرة المهنية. بل تسمح لنفس الأشخاص أن يزاولوا الفلاحة والتجارة والحكم أى أن يجمعوا بين المهن المختلفة.

يتضح من هذا السياق الفارق بين نظام دولة أفلاطون والتى تجعل لكل واحد مكانه المناسب الذى أهلته له الطبيعة، وهو نظام تم تكريس النفس فيه للتأمل وملاحظة الأشياء فى ذاتها وتهذيب النفس والحط من قيم الأشياء المادية والقيم المرتبطة بالجسد. بين هذا النظام وبين نظام يكرم الثروة والأثرياء ويحط من قدر الفضيلة ولا يكرمها ويرتبط بهذا الشكل بالجزء الأدنى من النفس البشرية ولذا:

ينتهى الأمر بالمواطنين - فى التيموقراطية - بعد أن كانوا طموحين إلى التشريف غيورين عليه. إلى أن يصبحوا جشعين للمال والربح ويتملقون الثرى ويعجبون به ويصعدون به إلى منصة الحكم بينما يحتقرون الفقير[٣].

والاوليجاركية لا تستند فيها وظيفة الحكم على أساس الكفاية، بل تكون الملكية فى ظلها هى التى تجعل لصاحبها الحق فى الوصول إلى المنصب[٤].

(١) جمهورية أفلاطون، ٥٥١ أ، ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون، ٥٥١ أب، ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٥١ أب، ترجمة فؤاد زكريا.
(٤) جمهورية أفلاطون: ٥٥٣، ترجمة فؤاد زكريا.

وكما أن الاوليجاركية تهدم العدالة بأن تهدم الوحدة فهى تمكن القلة من الثراء الفاحش وتودى بالكثرة إلى هاوية الفقر، وهكذا نرى أن الدولة تفوق الدولة التيموقراطية فى كونها دولتين فى دولة واحدة، دولة الأغنياء ودولة الفقراء وهى موطن لطبقة من الفقراء الدهماء لا أرض لها ولا مال ولا مهنة[١].

أعضاء الطبقة الحاكمة يقيمون وزنا كبيرا للثروة، ومن أجل الحصول عليها يعيشون عيشة كدح وحرمان تطغى فيها شهوة الثراء على ما عداها، وتنطوى طباعهم على شهوات إجرامية تفصح عن نفسها عندما تحين الفرصة فى صورة الغش التجارى. فينفلت زمامها يوما وينطلق انطلاقًا كاملا.

هناك نقط ضعف واضحة فى هذه الدولة التى تحكمها هذه الطبقة من الحكام المهتمين بالثروة والسلطة دون الأشياء الأخرى ومنها:

> عجز هذه الدولة عن شن أية حرب، ذلك لأنها مضطرة إما إلى تسليح الشعب وعندئذ ستخشاه أكثر مما تخشى الأعداء وإما أنها إذا لم تسلحه. فسوف يجد أفرادها فى المعركة أنهم قلة - أوليجاركية - فضلًا عن أن تفتيرهم يحول بينهم وبين الانفاق على الحرب.

وهناك عيب آخر يشير إليه أفلاطون يزيد الهوة بين الأثرياء والفقراء فى هذا النظام

> هو السماح للمرء بأن يبيع كل ما يمتلك وحصول غيره على كل ممتلكاته، ثم يظل المرء بعد ذلك عقيما فى الدولة بعد أن لم يعد جزءا منها. فلا هو بالتاجر ولا بالصانع ولا بالجندى ولا بالفارس، بل تصبح صفته الوحيدة هى أنه فقير معدم[٢].

والنظام فى هذه الدولة لا يحول دون وقوع ذلك بالفعل لأنها لو كانت تفعل ذلك

> لما وصل الثراء بالبعض إلى حد الإفراط والفقر بالبعض الآخر إلى حد العدم[٣].

---

(١) أرنست باركر: النظرية السياسية عند الأغريق، ص١٣٦.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٥٢ أ، ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٥٢ أ ترجمة فؤاد زكريا.

من الواضح أنه:

في مجتمع يوجد فيه متسولون لابد أن يوجد إلى جوارهم لصوص ونشالون وسارقو معابد وأشرار من كل نوع.

إن كل ما فيها تقريبا متسولون فيما عدا الحكام[١].

الإنسان الاوليجاركى يفتقر إلى الفضيلة الصحيحة التى تتأسس على توافق النفس وانسجامها وانسجام أجزائها لأنه مزق فى اتجاهين كلاهما يتبع الشهوة - ليس الفضيلة - لأن كلًا منهما فيه شره.

ولذا فالرجل الاوليجاركى:

فى المهام التى يكتسب فيها لنفسه سمعه طيبة يتظاهر بما به من عدالة، أى يقمع رغباته بأن يفرض على نفسه الاعتدال فرضا. فالرغبات الوضيعة موجودة لديه بالفعل، وهو لا يحيد عنها لأنه مقتنع عقليا بأن من الشر اتباعها، إنما هو يفعل ذلك رغما وخاشيا لأنه يرتعد حرصا على ما لديه من ثروة[٢].

والرجل الحاكم فى هذه الدولة هو رجلان فى رجل واحد - كما أن دولته دولتان فى دولة واحدة، وصفة البخل التى تغلب عليه هى خليط من التزمت والطمع ولا مناص من حدوث صدام بين الاثنين رغم ما فيها من اتحاد مؤقت.

إنه يماثل الدولة فى ميله إلى التقتير والعمل، فهو لا يرمى إلا رغباته الطبيعية الضرورية. ولا ينفق ماله فى أى غرض سواها، ويكبت كل رغباته الأخرى على أساس أنها لا مفيدة فى شيء.

وهذا الرجل فى شقاق مع نفسه وبالتالى لن يكون شخصا واحدا - لن يكون وحده - ممزق فى العمل وفى الإنتاج دون الناس ومع نفسه فهو:

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٥٢ د هـ ترجمة فؤاد زكريا.

(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٥٤ د هـ ترجمة فؤاد زكريا.

ممزق فى اتجاهين. ومع ذلك فإذا تضاربت رغبته فيما بينها. فإن الخيرة هى التى تنصر فى الغالب على الشريرة من هنا فإن له على ما اعتقد - مظهرا ارفع من كثيرين غيره - لكنه يفتقد إلى الفضيلة الحقة التى تتكون من توافق النفس وانسجامها[١].

وبما أنه يمارس مهام عديدة ومنها وسائل تتيح له فرصة استثمار أمواله وزيادتها والإكثار منها، ولذا مع ذلك فهو:

شخص مفتر، يعرف كيف يجلب المال من كل مصدر، ولا يفكر إلا فى تكديسه، وهو نفس النوع من الناس الذى يحظى بإعجاب العامة ألن يكون هذا الرجل صورة مطابقة للحكومة[٢].

وأفلاطون لم يكن الوحيد الذى أمن بأن النظام الذى يوجد هوة اقتصادية بين مواطنى الدولة هو أخطر وضع سياسى.

وقد كان الإغريق عامة صرحاء فى التسليم بأن الدوافع الاقتصادية بالغة التأثير فى تحديد النشاط السياسى والاتجاهات السياسية.

وقد فهم أن الدولة الاوليجاركية دولة تحكم بوساطة ذوى الحسب والنسب ولمصلحتهم وهم الذين يتوارثون الثروة. وكانت الفروق الاقتصادية مفتاح التفرقة السياسية كما تتضح من آراء أفلاطون فى نظام الاوليجاركية[٣].

فى حكم الاوليجاركية يصبح الجميع عبيدا للمال ويأتى اليوم الذى تنقسم فيه الدولة إلى فئة قليلة تتركز فى أيديها الثروة وأكثرية فقيرة أكثر قوة أوفر قسطا من الفضيلة ينتهى الصراع بينهما بانتصار الأغلبية الفقيرة واستيلائها على الحكم فتنادى بالمساواة للجميع وتسمى بحكم الشعب أو الديمقراطية[٤].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٥٤ د ترجمة فؤاد زكريا.

(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٥٤ د هـ ترجمة فؤاد زكريا.

(٣) جورج - هـ - سباين، تطور الفكر السياسى، الكتاب الأول، ص٧١.

(٤) أميرة حلمى مطر: الفلسفة اليونانية، ص٢٠٣.

الفصل الثالث

الدولة الديمقراطية

التحول من الاوليجاركية إلى الديمقراطية

يتم بسبب النهم والجشع للمال والثروة عند النظام الاوليجاركى؛ ولذا يقول أفلاطون:

عن الجشع المفرط فى الغاية التى تستهدفها الاوليجاركية، أعنى بها السعى إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من الثراء[١].

فشهوة الحصول على أكبر قدر من الثراء والنهم الفاحش للثروة وعدم ضبط النفس، يؤدى إلى أن يدفع الحكام ثمن غفلتهم بدفعهم رجالًا صالحين إلى الفقر والعوز.

هكذا يحدث أحيانا فى الدول الاوليجاركية أن يدفع الحكام لغفلتهم وتركهم الحبل على الغارب للإسراف، رجالًا صالحين إلى الفقر والعوز[٢].

ومن الواضح كما يقول أفلاطون أن المواطنين فى أية دولة:

لا يمكنهم أن يمجدوا الثراء وأن يتسموا فى الوقت نفسه بالاعتدال وضبط النفس من الواجب إذن أن يضحوا بأحدهما[٣].

إن استثمار الثروة واستخدامها فى طرق جديدة عند طبقة الحكام يؤدى إلى تضخم الثروات وزيادة الفقراء فقرا شديدا الأمر الذى يثير نيران الشر من حقد وحسد وضغينة.

ولذا فالطبقة الحاكمة:

يعدون مخالبهم - التى هى ثروتهم - لينشبوها فى أية ضحية جديدة لا تأخذ حذرها منهم، وعلى هذا النحو يستعيدون أموالهم أضعافا مضاعفة. وفى الوقت ذاته، يزيدون من الفقراء وذكور النحل العاطلين فى الدولة[٤].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٥٥ أ ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٥٥ ب ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٥٥ جـ ترجمة فؤاد زكريا.
(٤) جمهورية أفلاطون: ٥٥٥ د هـ ترجمة فؤاد زكريا.

والحكام فى هذه الدولة يحاصرون المواطنين ويتخذون من الإجراءات ما من شأنه أن يحرم المواطنين من التصرف فى أموالهم كما يهوون، ولذا لا يتبعون الطريقة التى يمكن أن يحكمن بها نيران الشر وهى:

> سن قانون يرغم المواطنين على توخى الأمانة فى معاملاتهم. وذلك لأنه لو وضعت قاعدة عامة توجب أن تتم الاتفاقات الاختيارية على القروض على مسئولية المدين ذاته. فإن هذا الحرص الشديد على الثروة سيقل لدى المواطنين. وسوف تخف فى الدولة تلك الشرور التى تحدثنا عنها[١].

ويتحول أبناء الحكام إلى طبقة تفهم بالرضاء المادى والهبوط أو التدنى الأخلاقى لأنهم لا يستطيعون منع أنفسهم عن اللذة:

> فبالنسبة للحكام أنفسهم وأبناءهم فإننا نجد الصغار متهالكون على لذاتهم وعلى حياة الدعة والفراغ المادى والمعنوى وتزداد طبيعتهم رخاوة ونفوسهم عجزا عن مقاومة اللذة وتحمل الألم.

ولا شك أن وجود فجوة بين الأغنياء والفقراء وصراع بين الشهوات المتنازعة داخل الطبقة الغنية - طبقة الأغنياء نفسها هى من عوامل القلقلة التى تجعل الثورة أمرا يكاد يكون محتوما.

والطبقة المطحونة اليائسة هى التى تعتبر أن الأغنياء قد سلبوها أملاكها غشًا وخداعًا، وهذه الطبقة يزداد عددها دون ضابط. كما ينمو الوعى الطبقى والإحساس بالفارق بين طبقة وأخرى[٢].

والثورة تتضح فى ظروف من أهمها الحرب والصراع، وإذا اجتمع الفقراء فى خفية من أعين الباقين فسوف يقولون لأنفسهم دون شك أن هؤلاء الناس لا يصلحون لشيء بل إنهم جميعا تحت رحمتنا، وأنهم لم يصبحوا أثرياء إلا لأن الفقراء جبناء[٣].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٥٦ أ ترجمة فؤاد زكريا.

(٢) أرنست باركر: النظرية السياسية عند الأغريق، ص١٣٩.

(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٥٦ د ترجمة فؤاد زكريا.

وإذا تبين الفقراء أن سادتهم أضعف منهم بنية وشعروا احتقارهم لشأنهم إلى جانب كراهتهم لهم، ففى هذه الحالة قد تعجل بالثورة أية مناسبة هينة، وقد يطلب أحد الفريقين مساعدة أجنبية من دولة تدين بالمبادئ نفسها[١].

إن الطبقة الفقيرة مادامت فى تذمر مستمر، فإنها تشكل خطرا على الأوليجاركية، وتعددها بانقلاب شامل. وحتى الطبقة الحاكمة نفسها وهى التى تحتكر الثروة والمناصب فإنها لا تخلو من عنصر الخطر[٢].

أفلاطون يشير إلى أن الخلاف بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة قد ينشب فى أية لحظة وقد يحدث دون معاونة من الخارج، وإن كان يشير إلى أنه فى الغالب يستمر كل فريق بمعونة من الخارج وهكذا تظهر الديمقراطية إذا انتصر الفقراء على أعدائهم. يقتلون بعضهم وينفون البعض الآخر ويقتسمون مع الباقين أمور الحكم والرئاسة بالتساوى، أن الحكام فى هذا النوع من الحكم غالبا ما يختارون بالقرعة[٣].

ويعتقد أفلاطون أن انتصار الفقراء على الأغنياء هو أول خطوة فى طريق الديمقراطية. وهذه الخطوة من شأنها تمهيد الطريق لحكم الغالبية العظمى من الشعب الذى عانى من الفقر فى ظل حكومة الاوليجاركية التى كانت تعانى من جشع للمال ونهم للسلطة.

الحرية وهى الهدف من النظام تعنى شهوة كل شيء

إن الشهوة هى الأساس السيكولوجى للاوليجاركية ولكنها الشهوة فى شكل واحد من أشكالها وفى ناحية واحدة من نواحيها مع بقاء كل الأشكال خاصعة خضوعا مباشرا وصارما لسيادة الشهوة.

أما الديمقراطية فهى الشهوة فى كل أشكالها ونواحيها، والحرية فى ظلها مكفولة لكل فرد لا لفرد واحد، كما أن المساواة المطلقة يتمتع بها الجميع، وهكذا يزول النظام

---

(١) ارنست باركر: النظرية السياسية عند الأغريق، ص١٣٩.

(٢) ارنست باركر: المرجع السابق، ص١٣٦ .

(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٥٧ أ ترجمة فؤاد زكريا .

والتدريب، وتختفى الدرجات والفروق. وبدلًا من التدريب يصبح لكل واحد تنظيم حياته الخاصة، كما يهوى وحسبما تتطلب شهوته أو شهوة الساعة[١].

ويدفع أفلاطون بانتقاداته لهذا النظام فيقول:

المرء فى مثل هذه الدولة يكون حرا، وان الحرية تسود الجميع. فيصرح لكل فرد بحرية الكلام. وأن يفعل ما يشاء.

لكن حيثما تسود الحرية .. فمن الواضح أن فى وسع أى شخص أن ينظم حياته أو طريقته فى الحياة كيفما يشاء.

وعلى ذلك فستجد فى هذا النوع من الحكومة تباينًا بين الأفراد يفوق ما تجده فى أية حكومة أخرى[٢].

هذه الحكومة التى تبدو فى نظر كثيرين أفضل نظام ممكن، وفيها يعيش الناس من شتى الطبائع. فإنها تبدو كما يشير أفلاطون كرداء مرصع بالألوان المختلفة، يخلب منظره النظر ولكن:

هذه الحكومة بفضل الحرية التى تسودها تشتمل على كل أنواع الدساتير. ويبدو أنه ما على المرء إذا كان ينشر نظاما من نظم الحكم - كما فعلنا نحن - إلا أن يتوجه إلى دولة ديمقراطية ليختار منها النظام الذى يروقه. فهى سوق للدساتير يتسنى للمرء فيه أن ينتقى النموذج الذى يفضله[٣].

هذه الحرية التى تسود بين الناس هى نوع من الفوضى العارمة لأنها تعتمد على انتقاء كل شخص لطريقة الحياة التى يريدها وتتضمن:

ألا يكون المرء مرغما على تولى أمور الحكم فى الدولة حتى لو كان قادرا على الاضطلاع بها، ولا يكون مضطرا إلى الحرب إذا حارب الآخرون، ما لم

---

(١) أرنست باركر: النظرية السياسية عند الإغريق، ص١٤٠.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٥٧ ب جـ ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٥٧ د ترجمة فؤاد زكريا.

يكن يريد السلام بالفعل، وفى وسعه أن يرأس ويحكم إذا شاء هواه. ذلك حتى لو كان القانون يأبى عليه كل رئاسة أو حكم. أليس هذا نظاما رائعا بحق لأول وهلة[١].

إن الديمقراطية تقيم مساواة بين الجميع، وهى بهذا الشكل فى رأى أفلاطون تقوم بإلغاء العدالة، فالعدالة ليست هى المساواة - ومن جراء هذين المبدأين وهما - الحرية والمساواة - ولأنها تقوم على إرساء الإنكار المطلق لنظرية الوظيفة الواحدة أو الخاصة. وتفصح عن صفتها هذه فى عدم اعتراضها بأن اختيار قادتها يجب أن يتم على أساس توفر كفاءة خاصة بهم[٢].

إن الحرية غير المسئولة أو غير المنضبطة تعيش فى غفلة عن مسئولياتها الرئيسية أو الحقيقية مثل الدفاع عن الوطن أو المواطنين المشاركين فى الوطن.

ومن أهم مظاهر نقد أفلاطون لحكم الديمقراطية هذا الجانب الأساسى فى الحكم والذى يتصف به حكم الفيلسوف وهو الحكم عن مقدرة عقلية وكفاءة أخلاقية ونفس تتسم بالفضيلة وتستطيع أن تقيم التوازن داخلها.

والرئاسة أو الحكم فى ظل الديمقراطية تثير سخرية أفلاطون عندما يلاحظ أن السلطة - الحكم - قد يأتى عن طريق القرعة أو الاختيار من بين أشخاص ليس من بينهم كفاءة تستطيع الحكم والديمقراطية بهذا الشكل تتجاهل بعض القيم التى تمثل مبادئ لا يجب إغفالها فى الحكومة. وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالحكم. فالحكم لابد أن يأتى لصاحبه، بالموهبة أو القدرة على هذا وليس لأى فرد أو شخص، لأن أحدا لا يصلح للحكم إلا إذا كانت لديه مواصفات خاصة ومنها العلم والمعرفة بما يستطيع أن يفعله.

أفلاطون يعتقد - أيضًا - أن الفضيلة هى قدرة على القيام بوظيفة خاصة. وتلميذه أرسطو يشاركه ذلك، ولأنه يعتقد أن جوهر الإنسان يكمن فى العقل والمعرفة العقلية. ولذا فإن الفضيلة الرئيسية التى لابد من تواجدها هى قدرة على الإيفاء بهذه الوظيفة الجوهرية

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٥٧ هـ - ٥٥٨ أ ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) أرنست باركر: النظرية السياسية عند اليونان، ص١٤٢ .

للإنسان وهى التى تمنحه القدرة على السيطرة على اللذات والرغبات، وهذه مسألة تحتج للجهد والمثابرة والصبر.

يقول:

> إن الديمقراطى فى أيام شبابه الثائرة وقبل أن تستقر به عند حالة من النضج تجعله لا يشغل نفسه بالأخلاقيات .. مثل هذا الرجل لا يتورع عن قلب المصطلحات الأخلاقية فيسمى الوقاحة أوبًا والفوضى حرية والسفه والتبذير أبهه ومجدا[١].

إن الحرية التى تتصف بها الديمقراطية بالشكل الذى يعنيه أفلاطون باعتبارها إفراطًا فى الحرية ليس معناه فى نظره إلا الخروج عن المألوف وتعدى الحواجز والقواعد الأخلاقية إلى الفوضى وعدم التقيد والالتزام بمبدأ من المبادئ أو قيمة من القيم إلا قيمة الحرية التى تتحول بطبيعة الحال إلى فوضى عارمة.

ولذا يقول:

> هذا التساهل المفرط، وهذا الاحتقار للمبادئ التى أيدينا من قبل احتراما لها، وضمنها المبدأ القائل أن المرء .. ما لم تكن طبيعته خارقة للمألوف لا يمكن أن يغدو شخصا صالحا مما لم يعتد الأمور الصالحة منذ نعومة أظفاره، وما لم ينصرف إلى الدراسات الصالحة كل هذه القواعد تطؤها الديمقراطية بأقدامها ولا تقيم لها وزنا للطريقة التى نشأ بها السياسى قبل أن يحكم الدولة[٢].

وهذا يرجع كما نظن أن هذه الطبقة الحاكمة الجديدة تعرضت لكثير من الحرمان والعوز والقهر على يد السلطة الاوليجاركية التى لم تكن تبحث إلا عن الثروة والسلطة وتقوم بتقييد حركة الفقراء، ولذا فعندما يحكم الفقراء يجدون سببًا مقنعا للخروج من كل القواعد والمبادئ تحت مُسمى الحرية والذى ينتج عنه اللا مبالاة وعدم الاكتراث تجاه القيم الأخلاقية والمبادئ التى تفرضها الفضيلة.

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٦١ أ ب ترجمة فؤاد زكريا.

(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٥٨ أ ب ترجمة فؤاد زكريا.

وهو الأمر الذى يجعل الدولة:

حافلة بالفوضى ومظاهر التنوع وتقوم على المساواة بين المتساوين وغير المتساوين معا.

وهنا تختفى القواعد ويزول الخضوع ويخشى المعلم تلاميذه ويزدرى التلاميذ معلمهم. ويصف أفلاطون فى سخرية أن السوائم نفسها تمتد لها نفس الصفة أو العدوى فتختفى القواعد من الطرقات ويخرج الجواد وعابر السبيل. ونتيجة لهذا يبطل احترام القوانين حتى لا يدين الناس بالخضوع لسيد أيًا كان[١].

غياب وحدة النمط

وحدة النمط مستحيلة عند أفلاطون فى ظل الديمقراطية، وإذا كانت دولة الاوليجاركية تعنى دولتين فى دولة واحدة، فالديمقراطية تعنى وجود عدد من الدول داخل الدولة الواحدة بقدر ما فى هذه الدولة من أفراد لأنها تُعنى بوجود مثل هذا العدد من أنماط الأخلاق[٢].

إذا كان وجود النمط أو وحدة النمط يستحيل فى ظل الديمقراطية. فإن هذا يتعارض مع فكرة رئيسية عند أفلاطون من أن الدولة نمط اجتماعى يجب أن يدرب كل عنصر فيه على أن يحذو حذوه وذلك عن طريق التعليم.

ومبدأ الديمقراطية هو ألا وجود للنمط - ولا وجود لقاعدة أو للتدريب الاجتماعى وذلك لأن المرء ليس فى حاجة لأن يحكم حتى إذا كان قادرا على ذلك.

ألا يكون المرء مرغما على تولى أمور الحكم فى الدولة حتى لو كان قادرا على الاضطلاع بها إن لم يكن راغبا فى ذلك[٣].

---

(١) أرنست باركر: النظرية السياسية عند الأغريق، ص١٤٤.
جمهورية أفلاطون ٥٦٣ د ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) ارنست باركر: المرجع السابق، ص١٤٠.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٥٩ د هـ ترجمة فؤاد زكريا.

أما التدريب فلا قيمة له لأن الديمقراطية لا يهمها أن يكون ساستها مفتقرين إلى التعليم بل إنها لا تتطلب منهم إلا أن يكونوا أصدقاء للشعب.

ولا يمكن أن ننسى وسط الأسباب التى جعلت أفلاطون يتخذ موقفا ناقدا ومعارضا لنظام الديمقراطية إن النظام الديمقراطى قد أحدث له صدمة كبيرة عندما حكم على أستاذه سقراط بالإعدام. هذا الحدث الذى غير / كما نظن / حياة أفلاطون ليترك السياسة جانبا بعض الوقت وينغمس فى إطار الميتافيزيقا التى أخذت منه وقتا ثم عاد إلى محاولة القيام بدور كان يتمنى القيام به فى شبابه وهو الدور السياسى سواء كان على مستوى التجربة العملية فى سير توجيه أو على مستوى التجربة النظرية بإقامة الأكاديمية التى كان هدفها تخريج أو تدريب الحراس أو الحكام.

طبيعة الفرد الديمقراطى

يُلاحظ فى طبيعة الفرد الديمقراطى أن الشهوة هى الأساس السيكولوجى لهذا الفرد - كما أنها أساس للنظام - أن ينقاد إلى الملذات والرغبات غير الضرورية. فإذا كانت الرغبات الضرورية للحفاظ على الحياة تتمثل فى المأكل والمشرب فهو لا يقف عند هذه الحدود.

ولكن:

> الرغبة التى تتجاوز هذين/ أعنى الرغبة فى أطعمة أكثر تعقيدا من تلك/ فمن الواجب أن قصر غير ضرورية ذلك لأن معظم الناس يستطيعون قمعها لو بدأوا بالتدريب على ذلك منذ حياتهم، لو تعلموا، كما أنها تضر بالجسم مثلما تضر بالنفس والعقل والاتزان[1].

وهذا الشخص يحيا حياة:

> يكرس فيها من المال والجهد والوقت للرغبات غير الضرورية بقدر ما يكرس للرغبات الضرورية. فإن شاء حسن حظه ألا يتطرف فى الفوضى.

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٥٩ ب جـ، ترجمة فؤاد زكريا.

و إذا ضعفت حدة الثورة بمضى الزمن فإنه يسمح بعض الفضائل المنفية ولا يستسلم للقوى التى قهرتها. عندئذ فربما أقام بين لذاته نوعا من التوازن ربما كان زمام نفسه لأول ما يعرض لها من رغبات، وكأنه يعهد إلى المصادفات باختيار من يتحكم فيه. حتى إذا روى ظمأه استسلم لغيرها. فلا يقف فى وجه واحدة منها بل يعاملها على قدم المساواة[١].

وبسبب ترك نفسه للذات والشهوات والانتقال من واحدة إلى أخرى دون أن يتوقف عن واحدة منها فإنه يفتقر للحقيقة وللأسباب الواضحة فهو[٢]:

يصدهما ولا يترك لهما أى منفذ فإن قيل له أن بعض اللذات تصدر عن رغبات طيبة ونبيلة بينما تصدر الأخرى عن رغبات شريرة، و إن من الواجب رعاية الأولى وتجميدها. وقمع الثانية وكبتها فإنه يجيب على كل ذلك بإشارة عدم اكتراث ويؤكد أنهم جميعا سواء، وأن لكل منهم نفس القيمة[٣].

الرجل الديمقراطى ليس له هدف أو غاية محددة يعمل على تحقيقها. وليس له وحده فعل يعمل على تقيدها ولذا فإن أفلاطون يظهر ارتباك الديمقراطى وتحوله من جانب فى نفسه إلى جانب آخر، فإذا كانت حياة هذا الرجل تسير مضطربه وبدون توازن داخلى وهو مفتقر إلى الحكمة المصحوبة بالعقل والفضيلة فإنه[٤]:

تارة يدرب نفسه تدريبا رياضيا عنيفا وتارة أخرى يركن إلى الخمول ولا يفعل شيئا وربما انصرفت أحيانا إلى التفكير الفلسفى ولكنه فى معظم الأحيان يشارك فى سياسة الدولة فيقول ويمثل كل ما يطرأ فى ذهنه، وهو فى وقت ما يعجب برجال الحرب فيفعل ما يفعلون وفى يوم آخر قد يزين له خياله أن يحاكى رجال الأعمال فيحذو بالفعل حذوهم. وعلى الإجمال فهو لا يعرف

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٦١ أب ، ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٦١ هـ د، ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٦١ د ، ترجمة فؤاد زكريا.
(٤) أرنست باركر: النظرية السياسية عند الإغريق، ص١٤٣.

فى سلوكه نظاما ولا قانونا. دائما يعد هذه الحياة مُرَّة بعض الأحيان، وسعيدة البعض الآخر، فلا يفكر فى تغييرها[١].

وهذا الرجل كما يقول أفلاطون:

حياته متعددة الألوان كذلك الدستور الجامع بين كل الأضرار، ومن هنا كان لهذا النمط من الحياة معجبين كثيرين من الرجال والنساء معا[٢].

ويشير ليوستروس أن الديمقراطية كانت عند أفلاطون هى المكان الذى يعين فيه الأحرار، وأن هذا المجتمع الديمقراطى كان لابد أن يكون هو المجتمع الذى يمكن أن يعيش فيه الفليسوف[٣].

وهذا يجعلنا نتساءل عما يقصد ستروس من ذلك، هل يقصد أن الفليسوف كان يمكنه أن يعيش فى هذا المجتمع الذى لا يسبب له قلقا لأنه اختار طريقة حياته مثل الآخرين على قدم المساواة، وأن أفلاطون فى إشارته لسقراط عند كتابته للجمهورية يريد التأكيد على أن هذا المجتمع لا يقبل الفليسوف وبالتالى لابد من تغير المجتمع حتى يستطيع قبول الفليسوف باعتباره مرشدا أو حاكما.

وإشارات أفلاطون فى كثير من الأحيان وخاصة فى الجمهورية تعطى انطباعا بأن الفليسوف لم يكن شخصا مرغوبا فيه داخل المجتمع اليونانى وخاصة المجتمع الأثينى، وكان أنيتوس أحد أقطاب الديمقراطية فى أثينا طرفا من أطراف قضية سقراط - ولذا فالفليسوف يعيش فى غربة أو اغتراب ولكن بسبب الفارق بين حياة الفليسوف وطريقة حياة الآخرين.

لكن الأمر بالنسبة للفليسوف يختلف عن أفلاطون فالفليسوف لا يعيش مضطربا مثل مواطن دولة الديمقراطية، ولكنه يهب حياته لمراقبة الأشياء الأصيلة والباقية، والتامة التى لا تتغير، ولذلك فلديه هدف معين يعيش من أجله، ولهذا فهو يقيم توازنًا

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٦١ جـ، ترجمة فؤاد زكريا.

(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٦١ هـ، ترجمة فؤاد زكريا.

(3) Leo Strauss: Historu of Patitical Bhilosophy, P. 39.

يجعله يميل إلى كراهية ما يتعلق بالجسد وما يقبل اللذات المادية ومنها الثروة والسلطة، ولذا فهو على خلاف مع مواطنى دولة الديمقراطية فى طريقة الحياة. ويبدو أنه لهذا لابد من التخلص منه.

للديمقراطية جانب تهبط فيه سريعا إلى الفوضى الاجتماعية والسياسية وتؤدى إلى الحكم الاستبدادى. وكما أن الأوليجاركية يهدمها فيض الثروة وتقضى عليها مبادئها. فإن الديمقراطية يهلكها ما تسعى إليه من خير وتهدمها تخمة الحرية وهلاكها الأخير هو قيام الحكم الاستبدادى .وكأن أحد الانتقادات الموجهة لأفلاطون أنه بالرغم من معرفته أن الحياة الأثينية متعددة الألوان إلا أنه كان يعرف أيضا أنها تخلو من أى مخطط فى كل ألوانها، وفى مقدور أفلاطون أن يفهم تلك الحجة التى يستند إليها كبار رسل الديمقراطية من أنها تبرز الطاقة البشرية، وتمكن الحياة الوجيزة المتعددة الأشكال من الانطلاق وتسلم بما بين العناصر من تباين، غير أن أفلاطون لا يشهد إلا للشيء الواحد ولا يقيم وزنا للتعدد ويؤمن بوحدة الفكر المشتركة لا بتعدد ما يتصف به الأفراد من قدرات. ويعجبه الضوء الأبيض لا الأضواء العديدة الألوان[1].

(١) حسن حرب: أفلاطون، ص٦٥.

الفصل الرابع
دولة الطغيان - الاستبداد

إذا كان الهدف فى الأوليجاركية هو تحصيل أكبر قدر من الثروة والتخمة الناتجة من الثراء وكذلك الفقر المدقع الناتج عن العوز والحاجة يؤديان إلى نهاية الدولة الأوليجاركية، أى أن المبدأ الذى ترعاه الدولة هو نفسه الذى يجعلها تنهار. فالديمقراطية باتجاهها إلى تحقق الحرية دون ضوابط تجعل الحرية تنتهى إلى فوضى عارمة و يؤدى ذلك إلى فتح الباب لظهور الاستبداد أو دولة الطغيان.

ولذا يقول أفلاطون:

إن نفس الداء الذى أصاب الاوليجاركية وأودى بها يتفشى هنا أيضا وينتشر مزيد من القوة / نظرا إلى الفوضى السائدة، فيجلب على الدولة الديمقراطية العبودية والذل وذلك لأن من المؤكد أن التطرف فى كل الأحوال يودى إلى رد فعل عنيف مضاد سواء كان ذلك فى - الطبيعة - أو أنواع الحكومات بوجه خاص[1].

و يفسر أفلاطون التحول من الديمقراطية إلى العبودية أو الطغيان بأن:

الدولة الديمقراطية منقسمة إلى ثلاث طبقات كما هما بالفعل:

الأولى: هى الفئة التى أباحت لنفسها من الأمور ما أباحته لنفسها نظيرتها فى الأوليجاركية فى الديمقراطية تكاد تكون هى وحدها القوة الحاكمة فالنشيطون من أفرادها يتولون الخطابة و إدارة الأعمال. أما الباقون فيعملون فى الساحات يطغى تصفيتهم على كل صوت معارض .. وهكذا فإن أمور الدولة الديمقراطية تقريبًا تترك فى أيدى هذه الفئة من الناس.

ولما كان الجميع يسعون إلى الثروة فإن أكثر الناس نظامًا يعدون أكثرهم

(١) جمهورية أفلاطون ٥٦٤ جـ د ترجمة فؤاد زكريا.

ثراءً، ومن هؤلاء تستطيع ذكور النحل أن تستخلص كثيرا من العسل بسهولة كبرى.

هؤلاء إذن هم الذين يطلق عليهم الأغنياء وعليهم تتغذى ذكور النحل.

أما الفئة الثالثة: الشعب وهى تشمل العمال اليدوين والذين لا يملكون إلا القليل. ولا يهتمون بالسياسة كثيرا. هذه الطبقة هى أكبر الطبقات فى الديمقراطية وهى أقواها إذا تجمعت واتحدت[١].

والطبقة الثالثة طبقة العمال فى رأى أفلاطون:

تحصل على نصيب من العسل - وذلك عندما يأخذ الحكام الثروة من الأغنياء ويوزعونها على الشعب، مع الاحتفاظ لأنفسهم بنصيب الأسد[٢].

فى هذا النظام تقوم الطبقة الأولى بنهب الطبقة الثانية لصالح الطبقة الثالثة ولمصلحتها الذاتية، وتصبح الديمقراطية عندئذ حكما للمجتمع يتولاه ساسة محترفون على حساب الأثرياء لمصلحة أنفسهم أولا وقبل كل شيء ولمصلحة الجماهير بطريق المصادفة.

وإذا دافعت الطبقة الوسطى عن نفسها اتهمت بالتآمر على الشعب صاحب السيادة، فإذا وجهت إليها هذه التهمة بدأت تتأمر بالفعل وترفع علم الثورة لا رغبة فى الثورة ولكن لأنها مكرهة على ذلك.

ويشير أفلاطون إلى ذلك بأن:

الأغنياء يحاولون الدفاع عن أنفسهم بعد أن انتزعت أموالهم فيتوجهون بالكلام إلى الشعب فى المجالس العامة ويستخدمون كل ما فى إمكانيهم من الوسائل[٣].

والأغنياء يحاولون التقرب إلى الشعب ضد الطبقة الحاكمة التى أخذت أموالهم ووزعت بعضها على الشعب واحتفظت هى كما يشير أفلاطون بالنصيب الأكبر.

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٦٥ أ ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٦٥ ب ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٦٥ جـ ترجمة فؤاد زكريا.

في نهاية الأمر عندما يرون الشعب يحاول إيذاءهم لا عن سوء قصد بل عن جهل وانخداع بأقوال من يوقعون بهم - فإنهم عندئذ يغدون اوليجاركية بالفعل سواء كان ذلك طواعية أم كرها. إن هذا شيء لا يملكون له دفعا[١].

إذا استمر هذا النضال على هذا النحو نصب أحد الساسة نفسه حاميا للشعب وانحاز لجانبه، وذلك الرجل يزود عن الشعب وهو الذى ينهب الطبقة المتوسطة فيرتفع صوته ضدهم بإلغاء ما لهم من ديون بإعادة تقسيم الأرض[٢].

أما الشعب نفسه فإنه:

من عادته يختار شخصا يفضله ويجعل منه نصيرا وقائدا له، ويضفى عليه قوة متزايدة وسلطانا هائلا.

ومن الواضح أنه فى كل مرة يظهر فيها طاغية يكون الأصل الذى ظهر منه هو هذا النصير. لا أى شخص غيره[٣].

النظام السابق - الديمقراطية - يطلق العنان للحرية لأنه خارج من إطار نظام يبعد الشعب عن السلطة ويسن التشريعات التى من شأنها أن يجعله يستأثر بالسلطة والثروة، وعندما يحكم الشعب بعد أن يهزم الطبقة الاوليجاركية يصبح هو الحاكم من الطبقات الفقيرة التى كانت قد حرمت من الملكية فى ظل الحكم السابق.

والديمقراطية كما نعلم عنها أنها نظام يسمح بالتوسع فى الحرية السياسية ويسمح بالتوسع والمشاركة فى الملكية الخاصة، ولما كانت جموع الشعب كلها طامحة إلى الثروة وكذلك يتعدى طموحها للسلطة فإن حالة من الفوضى تسود بسبب الشعور الحاد بالحرية وهو شعور عام لدى كل أبناء طبقة الشعب المحكوم لأن الكل يريد أن يشارك فى اقتسام الثروة.

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٦٥ ب جـ ترجمة فؤاد زكريا.

(٢) أرنست باركر: النظرية السياسية عند الأغريق، ص١٤٤.

(٣) جمهورية أفلاطون : ٥٦٥ د هـ ترجمة فؤاد زكريا.

ويظهر فى ظل هذه الحالة من يستطيع إدراك المناخ العام الصالح للسلطة والثروة ويقوم بوعى بالتلاعب أو باللعب على الأوتار الحساسة لدى الجماهير ليقودها لتحقق تاريخها - وتجد الجماهير فى هذا الشخص نصيرا لها ويقوم هو بأداء هذا الدور باعتباره نصيرًا لها بالفعل فهو أولا:

فى مبدأ الأمر لا يلقى كل من يصادفه إلا بالابتسام والتحية. ويستنكر كل طغيان - ويجزل الوعود الخاصة والعامة ويعفى من الديون ويوزع الأرض على الشعب ومؤيديه. ويتصنع الطيبة والود مع الجميع[١].

ثم يحاول أن يجعل الشعب فى حاجة دائمة إليه. فبعد أن يتخلص من أعدائه الخارجيين فإنه لا يكف عن إشعال حرب تلو الأخرى حتى يشعر الشعب بحاجته إلى قائد،

ومن أهدافه أيضًا:

أن يضطر المواطنون الذين افقرتهم الضرائب إلى الانشغال بكسب رزقهم اليومى بدلًا من أن يتآمروا عليه[٢].

وإذا كانت الحرب غير مرغوب فيها عند النظام الاويجاركى بسبب التقتير من جانب أو الخوف من تسليح الشعب المقهور والفقير من جانب آخر، فإن زعيم الشعب - نصير الشعب - إذا أصبح فى مركز أكثر ثباتا أخذ سياسة الحرب التى تجعل قيادته للأمر أمرا ضروريا ويصرف الناس عن التفكير فى الأوضاع الداخلية[٣].

ومن جهة ثانية فإنه يجد فى الحرب:

ذريعة للقضاء على أعدائه بأن يضعهم تحت رحمته. ولهذه الأسباب كلها كان الطاغية دائما مضطرا إلى إشعال نيران الحرب.

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٦٦ هـ ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٦٧ أ ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) فؤاد زكريا: جمهورية أفلاطون، ترجمة ودراسة، ص٢١٥.
جمهورية أفلاطون: ٥٦٦ أ ب.

ويرى باركر أن المستبد إذا بدأ شركاؤه القدامى الذين عاونوه للوصول إلى السلطة ينتقدون حكمه اضطر إلى إزاحتهم عن طريقه، والواقع أن الطاغية خوفا من مثل هذا النقد يرى لزاما عليه أن يخلص الدولة من كل عنصر من عناصر الشجاعة والسمو العقلى وسداد الرأى. وعندما ينعزل الطاغية عن الخير يضطر فى نهاية الأمر إلى التحالف مع الشر[١].

ولذا يتخلص من المستنيرين أصحاب العقول المفكرة والذين قد تجعلهم حرية الفكر يابون الخضوع لسلطانه:

فإنه يجد فى الحرب ذريعة للقضاء عليهم بأن يضعهم تحت رحمته.

ويشير أفلاطون إلى هذه الطريقة التى يستخدمها الطاغية فى التخلص من أصحاب الفكر والرأى المعارض لما يقوم به من تصرفات بإشارة مليئة بالسخرية والتهكم فإنه يقوم فى طريقته بالإصلاح أو فى تطهير البلاد بطريقة مضادة لما يفعله الأطباء.

هؤلاء يخلصون الجسم مما هو ضار فيه ويتركون ما هو نافع، أما هو فيفعل عكس ذلك[٢].

يخلص الأُمة من عنصر الوعى والتنوير وسداد الرأى ويبقى على ما فيها من جهل وحماقة وطاعة عمياء، أو ما يمكن أن نسميه يبقى على أهل الثقة ولا يستخدم أهل الكفاءة والخبرة خوفا من تعرضه لنقدهم ومعارضتهم.

وحالة الحرب والفتن والصراعات تجعل الطاغية يلجأ إلى تكوين جيش من الحراس. ولكن الطاغية يستأجر المرتزقة من كل حدب وصوب، بل ويضم الأرقاء إلى صفوفه ويجعلهم حرسه الخاص، تؤدى الرغبة فى الإبقاء على أنصاره الاستيلاء على الممتلكات الدينية واتباعها للدولة ومصادرة الأملاك / أملاك الأغنياء / بل قد يذهب إلى حد كبت حرية الشعب الذى بعثه إلى الوجود.

---

(١) أرنست باركر: النظر والسياسة عند الإغريق، ص١٤٦ - ٤٦، جمهورية فلاطون، ٥٧ أ ب.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٦٧ أ ب ترجمة فؤاد زكريا.

يا له من موقف رائع ذلك الذى يضع فيه الطاغية نفسه حين لا يجعل له من أصدقاء ورجال يثق فيهم إلا هؤلاء بعد أن تخلص من الذين كانوا يحيطون به من قبل[١]؟؟

ويرى د. فؤاد زكريا إن وصف أفلاطون للطاغية يصلح نموذجا لهذا النوع فى كل عصر. فالطاغية بدأ بداية شعبية إذ جاراه الشعب على أنه مفيده وحاميه، وهو فى البداية يبذل الوجود للناس ويوزع عليهم الابتسامات والمنح ولكنه حين يخفق فى إرضاء مطالبهم يتجه إلى إشعال الحروب واحدة تلو الأخرى حتى يشعر الشعب بحاجته إليه إلى قائد، وهو يجند الشعراء لخدمة أغراضه ويجعلهم يطوفون البلاد والوفود تلو الأخرى فيتجمعون الجماهير ويستأجرون أصحاب الأصوات الرخيمة المقنعة.

أى أن أفلاطون يؤكد حاجة الطاغية إلى تجنيد أجهزة الدعاية لخدمة أغراضه. وإن لم يكن لفظ الدعاية قد ظهر فى ذلك العصر بطبيعة الحال، ويبدع أفلاطون فى وصف حالة الرعب التى يعيش فيها الطاغية وخوفه من أن يتفق عبيده عليه.

وهو يجمل الوصف بقوله إن ذلك الذى يظن معه أكثر الناس حرية هو فى الواقع أكثرهم عبودية فهو مضطر إلى تملق الناس وهو عاجز عن تحقق أبسط رغباته وهو يقضى حياته فى خوف دائم.

هل يمكن أن يقال عن من يقدم مثل هذا التحليل النابض بالحياة لحالة الطاغية إنه لم يكن يستمد أفكاره من واقع العالم السياسى، وإنما من مثال الدولة كما صوره له خياله فحسب[٢]؟؟؟

وعندما يفسر أفلاطون سيكولوجية الطاغية يشير إلى أنه يبدو كابن عاق لا يطيع والديه ومن أخرجوه إلى الوجود ولذا فهو يرفض حتى أن يستمع إلى نداء الشعب الذى تظاهر بأنه مفيد له ولذا:

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٦٨ أ ب ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون ص١١٢ ترجمة فؤاد زكريا.

لنفرض أن الشعب قد طلب منه مغادرة البلاد هو وحاشيته مثلما يطرد الأب الابن من بيته ومعه رفاقه الأشرار فما الذى يحدث عندئذ.

إن الشعب سيدرك عندئذ بحق مدى الحماقة التى ارتكبها حين أنجب مثل هذا المخلوق ورباه .. حتى أصبح هذا المخلوق أقوى من أن يستطيع أن يطرده[١].

ولذا فالطاغية فى رأى أفلاطون هو:

قائل لأبيه .. وهو ابن عاق لا يرحم شيخوخة أبويه.

وهكذا فإن الشعب يستجير كما يقول المثل من الرمضاء بالنار. إذ أن خوفه من الوقوع تحت سيطرة الأحرار يجعله تحت سطوه ورحمة العبيد، وهكذا تتحول الحرية المتطرفة الهوجاء إلى أقسى وأمر أنواع العبودية، وأعنى بها الخضوع للعبيد[٢].

ويشير أفلاطون إلى أنه الفن مثلا فى يوريبيدس هو الذى قصد الحكمة التى صدرت عن تفكير عميق مفانى وهى أن الطغاة يكتسبون الحكمة بفعل صحبتهم للحكماء. ولا شك أن يوريبيدس كان يقصد بالحكماء أولئك الذين يرتبط الطاغية بهم.

وفى مديح للطغيان يرى يوريبيدس أن الطغيان:

يقرب بين الناس والآلهة فضلًا من صفات المديح الأخرى التى صاغها هو وغيره ومن على شاكلته من الشعراء[٣].

ويبدو أن هذا من الأسباب التى جعلت أفلاطون يطالب بطرد الشعراء من المدينة المثالية - الجمهورية - بسبب امتداحهم للطغاة[٤].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٦٩ أ ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٦٩ ب جـ ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٦٨ أ ترجمة فؤاد زكريا.
(٤) جمهورية أفلاطون: ٥٦٨ ب ترجمة فؤاد زكريا.

العلاقة بين دولة الطغيان ودولة الملكية

- المستبد يقوم على شهوة الجسد وكبرياء السلطان.
- الفيلسوف ينظر إلى اللذات غير لذة المعرفة باعتبارها لذات غير حقيقية.
- أسعد الناس هو أقدرهم أن يكون ملكا على ذاته.
- أشقى الناس من كان طاغية بطبعه.
- الفيلسوف يتفوق على محب الربح ومحب التمجيد.
- الفيلسوف وحده هو الذى يكسب لذة تأمل الوجود.

إن العلاقة بين دولة الطغيان ودولة الملكية كما يصفها أفلاطون علاقة على طرفى نقيض:

طرفى نقيض. إذ أن أحدهما هى أصلح الدول والأخرى أفسدها[١].

وأفلاطون مؤمن بان الدول تشبه الأفراد؛ ولذا:

إن الدولة والفرد يتشابهان. ولتنبئنى على هذا الأساس بأحوال كل منهما وبما حدث لهما[٢].

ووصف الدولة الطاغية بأنها:

دولة مستعبدة إلى أقصى حد، ومع ذلك فلا تخلو من الأحرار ولكنهم عدو قليل وعلى العكس من ذلك، فإن المواطنين جميعهم تقريبًا وضمنهم أفضلهم. ينتهى بهم الأمر إلى عبودية يائسة[٣].

ولما كان الفرد كما يعتقد أفلاطون مشابه للدولة فإنه فى هذه الحالة سوف:

تحدث له نفس الأمور. أى تتعلق فى نفسه عبودية ووضاعة تامة، وتهبط

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٧٧ جـ د ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٧٧ أ ب ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٧٧ جـ ترجمة فؤاد زكريا.

اشرف أجزاء نفسه إلى مرتبة العبودية. وعلى حين أن أحسن هذه الأجزاء وأوضعها هو الذى يصبح سيدا مسيطرا[١].

لا شك أن الناس جميعا يعرفون أن الدولة الاستبدادية هى أكثر الدول شقاء، وأن كل من عاشر الطغاة يعلم أنهم أكثر الناس بؤسا، وهكذا ترى أن أفلاطون وضع عند أحد طرفى السلم سعادة الرجل العادل الذى تنبعث سعادته من خدمته لمجتمع يقوم على أساس تبادل المساهمات الوظيفية، ووضع عند الطرف الآخر شقاء الرجل الظالم وهو الذى يعجز بطبيعته عن المشاركة فى أى مجتمع، وينتهى أفلاطون إلى أن العدالة هى النعيم وإن الافتقار إليها هو الجحيم، وما أعمق الهوة بين الحالتين[٢].

وهذا الفارق بين وضع الرجل العادل ووضع الرجل الظالم، يقصد به القول بأنه السعادة كامنة فى الأداء السليم للوظيفة، وإن الإنسان الذى يؤدى وظيفة الحياة الطبيعية سوف يعيش سعيدا، والصعوبة هنا هى أن الحياة الطبيعية والحياة السعيدة ليست نفس الشيء. حتى إذا فسرنا السعادة على أنها شيء مختلف عن اللذة إلا إذا أخذنا فى اعتبارنا كما فعل أفلاطون فى النهاية مسألة خلود النفس وعلاقتها بالله[٣].

ولذا فالرجل المستبد لا يعيش سعيدا:

هل تظن أن هناك رجلا يعانى من هذه الشرور أكثر من الطاغية الذى تعجبه الانفعالات والرغبات.

على أن الدولة المستعبدة التى يتحكم فيها الطاغية لا تفعل كل ما تريد.

فالنفس التى يسيطر عليها الطغيان لا تفعل كل ما تريد، أعنى ما تريده النفس بأسرها .. إنما هى مدفوعة دائما بقوة الانفعال الذى يثيرها فيملؤها أسى وحسرة[٤].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٧٧ د ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) أرنست باركر: النظرية السياسية عند الأغريق، ص١٥٠ .
(٣) أرنست باركر: المرجع السابق، ص١٥١ .
(٤) جمهورية أفلاطون: ٥٧٧ جـ د ترجمة فؤاد زكريا.

والطاغية يتملق من حوله خوفا منهم لا تقربا إليهم فهو خائف لأنه لا يستطيع أن يصادق أحدًا لأنه دائما داخل ذاته / محصور داخل نفسه، مسجون فى مشاعره وأهوائه ونزواته وانفعالاته.

ولذا:

فهو على خلاف ما يظن الناس، عبد بالمعنى الصحيح .. بل هو شخص بلغ أقصى حدود العبودية مادام مضطرا إلى تملق الناس .. وهو إذ يعجز عن إشباع أبسط رغباته ويظل محروما من أشياء كثيرة. فإنه يبدو أيأس الناس لمن يعرف كيف يتأمل نفسه فى كُلِّيَّتها. وهو يقضى حياته فى خوف مستمر. ويعانى على الدوام من آلاما مرهقة، وإن كان من الصحيح أن حالته تشبه حالة الدولة التى يحكمها وهى تشبهها بالفعل أليس كذلك؟؟؟[١].

ويشير أفلاطون إلى طبيعة هذا الرجل بقوله أن هذه هى:

حال ذلك الرجل الذى جُبل على الطغيان ولكنه لا يقضى حياته منصرفا إلى شئون حياته الخاصة. بل يشاء سوء حظه أن تعطيه المقادير السيئة من الفرص ما يتيح له ممارسة الطغيان[٢].

إن تملقه للمقربين إليه وإنصاته إليهم بالرغم من خوفه منهم. وحماية نفسه من أعدائه فى الداخل والخارج، باللجوء إلى مجموعة من الحراس أو مجموعة من الغرباء المرتزقة الذين يجعلونه ينهب ثروات الآخرين ليصرف عليهم. وتنقله الدائم من انفعال لآخر ومن عاطفة لأخرى كل هذا:

هو المحصول الوفير من الشرور التى يجنيها ذلك الذى يسيئ التحكم فى نفسه والذى قلت عنه منذ برهه أنه أتعس الناس وأعنى به الرجل الطاغية[٣].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٧٩ د هـ ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٧٨ ب جـ ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٧٩ أ ب ترجمة فؤاد زكريا.

لأن حياته تسير على وتيرة واحدة ونفسه المضطربة دائما تجعلها:

شقاء كامل، وعندما يصبح الطاغية حاكما فإنه يصبح أتعس حتى من ذلك الذى حكمت عنه أنه أتعس الناس[١].

الطاغية والفيلسوف

الأساس السيكولوجى للحكم الاستبدادى هو الشهوة، شأنه فى ذلك شأن الديمقراطية والأوليجاركية. لكنه يعيش شهوة الاستحواذ فقط، كما هو الحال فى الاوليجاركية وليس لإرضاء جميع الشهوات بقدر واحد كما هو الحال فى الديمقراطية. بل أساسه الشهوة الوحشية التى لا تعرف القانون، شهوة الجسد وكبرياء السلطان. وهى التى يشترك فيها الإنسان والحيوان. والشهوة التى من هذا النوع إذا بعثت للوجود طفت على كل الشهوات الأخرى ومنذ هذه اللحظة تشتعل كل عاطفة لخدمة أغراضه والرغبة الجامحة فى إشباع الذات وتأكيد وجودها[٢].

هذا الطراز من الأخلاق لا يمكن أن يأتلف مع الغير فى يسر وصداقة، وصاحبه إما أن يكون سيدا أو عبدا. ولكنه لم يخلق ليكون ندا لأحد. وهذا الخلق مادة لا يمكن أن يصنع فيها نسيج المجتمع لأنه لا يحترم القانون ولا يبدى الولاء للمدينة.

وهذا الطاغية ظالم كل الظلم لأن العدالة تعنى / كما يفهمها أفلاطون / أداء الوظيفة فى مخطط مشترك وهذا النوع من الأخلاق لا تتفق حياته مع أى مخطط عام ولا يستطيع بطبيعته أن يسهم فيه[٣].

والفارق كبير بين هذا الطاغية وبين الطبع الملكى القادر على إسعاد نفسه وعلى إسعاد الآخرين.

إنه يقوم بجهد كى يصل إلى رؤية واضحة بعدها يصبح لديه الرغبة فى أن يعود للآخرين يرشدهم إلى طريق الفضيلة والسعادة وتوجيه أنظارهم تجاه نور الشمس شمس الخير.

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٧٩ جـ ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جورج - هـ - سباين - تطور الفكر السياسى، ك١، ص٧٦.
(٣) أرنست باركر: النظرية السياسية عند الأغريق، ص١٤٨.

ولذا فهو:

أسعد الناس. هو أسعد الناس وأصلحهم أى إنه أقرب إلى الملكية الحقة وأقدرهم إلى أن يكون ملكا على ذاته، على حين أن أشقاهم هو أخبثهم أى أن من كان طاغية بطبعه ومن يُمارس ذلك على ذاته وعلى الدولة أكبر قدر من الطغيان[١].

وإذا كان لنا أن نقسم النفس إلى أجزاء بحسب الطبيعة البشرية التى يتحدث عنها أفلاطون ولكل جزء من الأجزاء حاجة مميزة له. فالجزء الأول وهو الأعلى يتبع الرغبة فى المعرفة والعلم، والجزء الثانى يتبع الغضب والانفعال، والجزء الثالث يتبع الشهوة. ومن هنا يمكن القول بأن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للناس وهو:

الفيلسوف والطموح ومحب الربح:

إن لذة الجزء العارف فى النفس هى خير اللذات الثلاث، وأن حياة الرجل الذى يحتل هذا الجزء عنده مكانه السيطرة هى أعظم أنواع الحياة لذة[٢].

عندما تخضع النفس كلها للمبدأ الفلسفى ولا يدب فيها الشقاق فإن كلا من أجزائها أولا ملتزم حدوده .. وبذلك يمارس العدالة. كما أن كلًا منها يتمتع بالملذات الملائمة له وهى أنقى وأصدق ما يمكنه التمتع به من اللذات[٣].

والفيلسوف هو الذى ينظر إلى اللذات الأخرى غير لذة المعرفة باعتبارها لذات غير حقيقية أو لذات غير ضرورية، وهى لذات بعيدة عن أن تجلب له لذة حقيقية لأنه:

إذا أطلق على هذه اللذات الأخرى اسم اللذات الضرورية. ألا يكون ذلك بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة بحيث يمكنه أن يستغنى عنها تماما. إن لم تفرضها عليه الضرورة[٤].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٧٩ أ ب ، فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٨٣ أ ترجمة فؤاد زكريا.
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٨٧ أ ترجمة فؤاد زكريا.
(٤) جمهورية أفلاطون: د هـ ترجمة فؤاد زكريا.

وإذا نظرنا إلى الشروط التى ينبغى توافرها من أجل إصدار حكم صحيح أليس هى الخبرة أو الذكاء أو الاستدلال، أهناك وسائل أخرى للحكم أصلح من هذه الوسائل.

وإذا تساءلنا عن النمط من هؤلاء الذى يكون له خبرة قبل هذه الوسائل:

اتعتقد إن محب الربح إذا حاول أن يعرف ما هى الحقيقة فى ذاتها تكون له بلذة العلم خبرة أكثر من خبرة الفيلسوف بلذة الربح[١].

وهكذا فالفيلسوف يتفوق كثيرا على محب الربح فى خبرته بهاتين اللذتين معا.

فإذا قارنت الفيلسوف بمُحب التمجيد أترى خبرته بلذة التمجيد أكثر خبرة التمجيد بلذة الحكمة.

الحق أنه لو بلغ كل منهما الهدف الذى وضعه لنفسه فسوف يكون التمجيد من نصيبه، ذلك لأن الناس يمجدون الغنى والشجاعة والحكمة بحيث أنهم قد مارسوا فى تجربتهم لذة التمجيد. أما اللذة التى تكتسبها من تأمل الوجود فإن الفيلسوف وحده دون غيره بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة هو الذى يمكنه تذوقها. وعلى ذلك فالفيلسوف هو من حيث الخبرة هو أقدر الثلاثة على الحكم[٢].

ومن التفرقة بين اللذات يبدو أن أفلاطون يحسم الأمر بشأن التفرقة بين الفيلسوف الملك - والطاغية.

ولذا يتساءل:

الديك أى فكرة عن مدى انحطاط حياة الطاغية بالقياس إلى حياة الملك.

إن للذة على ما يبدو أنواعا ثلاثة أحدهما صحيح والآخران باطلان.

على أن الطاغية يمضى فى ابتعاده عن العقل والقانون إلى حد تجاوز النوعين

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٨٢ أ ب.

(٢) جمهورية أفلاطون:

الباطلين ذاتهما. ليحيط نفسه بملذات أشبه بحاشية مستعبدة له .. ومن العسير أن نعبر عن مدى انحطاطه إلا على هذا النحو[١].

وما دام المعيار هو الخبرة والذكاء والاستدلال فلابد إن ما يمتدحه الفيلسوف مُحب الاستدلال العقلى هو الأصح.

وينتهى أفلاطون مؤكدا موقفه الخاص بدولة الملك الفيلسوف، الدولة القادرة على تحقيق الحرية للناس وللشعب وتحقيق القدرة أو الوظيفة الطبيعية للإنسان ذلك المخلوق العقلانى لأن الدولة فى ذهن أفلاطون كائن عقلى ولابد أن يستند إلى العقل لا للرغبة أو للشهوة أو الغضب والانفعال الذى ينقل الإنسان من حال إلى حال أخرى دون أن يستقر عند لذة تجعله يحقق الاكتفاء الذاتى أو الخير[٢].

وهكذا:

فإن لذة الجزء العارف فى النفس هى خير اللذات الثلاثة وأن حياة الرجل الذى يحتل هذا الجزء عنده مكانه السيطرة هى أعظم أنماط الحياة لذة[٣].

كذلك الحال فى الأداة المستخدمة فى الحكم فهى لا تتوافر لدى محب الربح ولا لدى محب التمجيد إنما لدى الفيلسوف - إنها الاستدلال الذى قلنا عنه أنه ضرورى للحكم[٤].

فلو كان الأمر: الثروة والربح هى خير معيار للحكم على الأشياء، لكان ما يمتدحه محب الربح أو يذمه هو قطعا أحق الأشياء بالاستحسان أو الاستهجان[٥].

ولو كان المعيار هو التمجيد، الظفر والشجاعة لكان ذلك هو ما يمتدحه محب التمجيد والظفر أو يذمه[٦].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٨٧ ، ترجمة فؤاد زكريا.
(٢) جمهورية أفلاطون: ٥٨٢ ب جـ ترجمة فؤاد زكريا .
(٣) جمهورية أفلاطون: ٥٨٢ جـ د ترجمة فؤاد زكريا.
(٤) جمهورية أفلاطون: ٥٨٢ جـ .
(٥) جمهورية أفلاطون: ٥٨٢ د .
(٦) جمهورية أفلاطون: ٥٨٢ د .

لكن مادام المعيار هو الخبرة والذكاء والاستدلال. لابد أن ما يمتدحه الفيلسوف مُحب الاستدلال العقلى هو الأصح[١].

هل تتحول دولة الاستبداد إلى دولة مثالية؟؟؟

عند حكم الاستبداد تكون حجة الجمهورية قد أتمت دورتها، فى نهاية الدورة نقف وجها لوجه أمام المبدأ الذى أوضحه تراسيماخوس وهو مبدأ توكيد الذات بطريقة وحشية، غير إننا نستطيع أن نحكم على قيمة هذا المبدأ فيما لم يكن ذلك ممكنا من قبل[٢].

لقد رأينا الشكل الكامل للمبدأ المضاد وهو مبدأ إخضاع الذات إلى مخطط معين، وأداء وظيفة خاصة داخل إطار هذا المخطط وشاهدنا كيف تكون المراحل المتوسطة من هذين المبداين المتعارضين ولم يبق إلا أن نحكم على مبدأ تأكيد الذات الوحشى، ويبدو أن السؤال الذى طرحه أرنست باركر يبدو سؤالا مهمًّا ولا أدرى إن كان أحد آخر غير باركر قد طرح هذا السؤال أم لا؟؟؟ والسؤال هو ما إذا كانت عجلة التغير الدستورى هى أيضًا تتم دورتها وتتحول الدولة الاستبدادية إلى دولة مثالية وبذلك نبدأ دورة أخرى[٣].

إن هذا السؤال كما يشير باركر لا يثيره أفلاطون ولا يضع إجابه عليه، ولكن يبدو أن هذا هو المعروف ضمنا من خلال محاورتى الجمهورية والقوانين.

عندما يتحدث عن الملوك وأبناء الملوك والأمراء فى الجمهورية عندما يصبحون فلاسفة فيبدو أنه كان يفكر فى تحول الحكم الاستبدادى إلى الدولة المثالية ولذلك يقرر فى القوانين أن الحاكم المستبد الشاب هو أحسن أساس للإصلاح.

ونحن نظن أن هناك إشارة أخرى فى القوانين قد تثير نفس السؤال وتكون إجابة عليه عندما يرى أفلاطون أن أفضل ما يفعله المشرع - الذى وضع القوانين أو الدستور للبلاد هو مصاحبة الطاغية ولا أدرى إن كان هذا يعنى أن مصاحبته أو ملاحظته للطاغية سوف

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٨٢ هـ.

(٢) أرنست باركر: النظرية السياسية عند الأغريق، ص١٤٥.

(٣) أرنست باركر: النظرية السياسية عند الإغريق، ص١٤٦.

يدرك ما يجب أن يتحفظ عليه أو يرفضه بالنسبة لوضع القوانين، أم أنه سيجعل من الطاغية كما يصفه أفلاطون مرآة لما يجب ألا يكون فى سلوك الأفراد - وهو السلوك الذى ينم عن تأكيد مسرف ومتطرف للذات وخاصة من الناحية الغضبية الانفعالية وكذلك من الناحية الشهوية.

وقد يبدو أن هناك فرصة أخرى أمام الشعب الذى يعيش فى حالة وجود المشرع بجانب الطاغية ما له من إزدواج الشخصية الفكرية، فالمشرع بطبيعة الحال عندما وضع القوانين يضعها وهى بطبيعتها فيها شيء من التجريد عن الحالات الجزئية المتغيرة. وإنه يعكس حالة من الفكر المجرد، أى حالة من الروح تخرج فيها للخارج، لكن الطاغية بكل الصفات التى يصفها به أفلاطون يعكس حالة من الوجود داخل الذات. فهو محب للتمجيد ونهم للشهوة والربح والثروة، وكلها عوامل تدخل فى إطار تمجيد أو تأكيد الذات، وهكذا يصبح الطاغية صورة مضادة للمفكر الذى وضع القوانين أو يشرع التشريعات[١].

ونحن نعرف أن المعرفة هى حالة نفسية روحية للعارف. ولذا فعندما يضع أفلاطون التساؤل إن كان الوجود موجودًا؟ أو إن كان اللا وجود غير موجود؟ ويصل بنا إلى نتيجة مؤدها - فى محاورة بارمنيدس - أن الوجود واللا وجود فى حالة الفهم موجودان فهما متساويان من ناحية الفهم - وصنع الروح. لكن بطبيعة الحال فإن الروح لا تستطيع أن تعيش فى حالة وسط بين الوجود واللا وجود ولكنها تطلب الوجود دائما، ولذا فهى تقفز وراء السؤال العقلى - الفهم - إلى الرؤية المباشرة إلى الوجود. هذه الفكرة التى تحقق اللا نهائى الحقيقى. فإذا استطاع الشعب فى لحظة معينة أن يربط بين وجود المشرع بصفاته ووجود الطاغية بصفاته فسوف يدرك فى لحظة صدق أنه فى حاجة إلى القفز فوق الخطين خط المفكر المجرد، وخط الطاغية المؤكد للذات، ليبلغ النمط المزيج منهما وهو نمط الفليسوف أو الحاكم العارف المدرك والمشرع فى أن واحد، وهو ما يصر أفلاطون على وجوده إذا ما كان الهدف هو إيجاد الحكم الذى يؤدى بالناس أو يحقق للناس الخير[٢].

---

(١) جمهورية أفلاطون: ٥٨٧ د هـ.

(2) Plato Parmind 266 D-E.

الخاتمة وأهم النتائج

يبدو أن صراع السلطة والثروة فى ظننا هو المحرك الأساسى لحركة الهبوط من الدولة النموذج إلى الدول الناتجة عن ذلك، فبعد أن كانت المعرفة هى المحرك الأساسى للسلطة ولذا كان لابد من ضرورة حكم الفيلسوف لأن الحكم لابد أن يستند إلى المعرفة والحكم. فقد أصبح صراع الثروة والسلطة هو السند الأساسى لأنماط الحكم الناتجة عن انهيار الدولة النموذج عند أفلاطون.

فالحكومة التموقراطية ينتابها الاضطراب بين الشكل الأول للمعرفة وهو الحكم القائم على المعرفة والحكم وبين التوجه والاستناد إلى السلطة المتمثلة فى الجاه أو الشرف والتكريم ومن ثم الثروة، ويتوزع الشخص التموقراطى نفسيا بين هذين العاملين لأنه مرتبط بجذوره الأول الآباء - ولكنه يميل ناحية السلطة والثروة.

أن الحكومة الاريجاركية نموذج للانهيار التام تقريبا من سلطة المعرفة إلى السلطة التى تدعمها الثروة ولذا تأتى الثروة باعتبارها هدف لنظام الحكم ويصبح الحكام هم أكثر الناس ثراءً بل انهم يسنون القوانين من أجل الحصول على المزيد من الثروة وهو ما يحقق العدالة بطريقة أو فلسفة تراسيا خوس السوفسطائى. وتصبح الثروة هى الطريق للوصول للمناصب الكبرى.

وهنا ينقسم الشعب إلى طبقتين مختلفتين تماما طبقة ثرية ثراء فاحش تقوم بمهام الحكم والتشريع والتقنين وتحاول إبعاد الطبقة الأخرى عن الحكم والمناصب العليا فى البلاد، والطبقة الأخرى الفقيرة التى تعيش فى فقر مدقع، وعندما تجتمع هذه الطبقة أو تثور فإنها تنهى على الطبقة الحاكمة المشتغلة الثرية وتقضى عليها ويقوم حكم الطبقات الفقيرة وهذا النوع من الحكم هو ما يسميه أفلاطون بالحكم الديمقراطى.

فى الحكم الديمقراطى يتجسد الصراع بين الثروة والسلطة فى ظل النظام السابق عليه - الأوليجاركى - فى طلب الحرية، وعندما ينتهى الحال بثورة الطبقات الفقيرة على السلطة الغنية يصبح الهدف من الحكم هو الحرية والديمقراطية التى تعنى مشاركة الأقلية فى

الحكم - السلطة - هذا الحكم نفسه يعمل على توسيع المشاركة فى الملكية - الثروة - ولكن لأن المعرفة غائبة عن هذا النظام ولأن الفضيلة لم تعد تعمل لحساب الروح أو النفس بل تعمل لحساب الإشباع فإن الحرية تنتهى إلى فوضى عامة بين الناس يصفها أفلاطون بشكل ساخر.

ولأن هذا الحكم الذى يدعى فيه الجميع المعرفة ويستطيع كل المواطنين الاشتغال بأعمال مختلفة طلبا للمنصب أو السلطة أو مشاركة فى الثروة. فإن الأمر ينتهى بفوضى تتيح الفرصة لأكثر الناس شجاعة فى هذا الإطار وأكثرهم قدرة على التعبير والتأثير فى الناس أن يتقلد منصب القائد ليقود الناس للخروج من مأذق الفوضى إلى مأزق الحرية، وهنا ينتهى حكم الديمقراطية ويتحول إلى حكم الطاغية أو الاستبداد.

إذا كانت الدولة النموذج يقودها فى رأى أفلاطون الذى يتحقق فيه الغاية من التجربة البشرية وهى تجربة معرفة كما نظن وكما توحى محاورة الجمهورية وخاصة فى تقسيم الخط وتشبيه الكهف ولذا يقودها الفيلسوف الحاكم والواعى، فإن الانهيار الأخير لهذه الدولة هو النموذج المضاد تماما لنموذج الفيلسوف وهو المستبد أو حكم الاستبداد الذى يترك لنفسه حرية فى أكبر قدر من السلطة وكذلك أكبر قدر من الثروة ويتخلص من الأغنياء بالاستيلاء على ثرواتهم وتوزيع بعضها على الفقراء خداعا مع الاحتفاظ بمعظم هذه الثروات ويقود الناس ويخدعهم باعتباره الذى يحقق طموحات الحرية لديهم وفى النهاية فإنه يقدم نموذج للاستبداد الكامل بالناس والعبودية الكاملة لرغباته واهوائه ونزواته وبالتالى يفتقر إلى الحكمة التى تجعل من الفيلسوف سعيد سعادة كاملة ليصبح أكثر الناس تعاسة وشقاء.

المراجع العربية

المصادر:

١- أفلاطون: جمهورية وأفلاطون، ترجمة ودراسة فؤاد زكريا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٥.

المراجع:

١- أحمد فؤاد الأهوانى: أفلاطون، دار المعارف، القاهرة - سلسلة نوابغ الغرب - بدون تاريخ.

٢- ارنست باركر: النظرية السياسية عند الإغريق، ترجمة لويس اسكندر، مراجعة محمد سليم سالم، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، سلسلة الألف كتاب / عدد ٥٦٦/ الجزء الثانى / ١٩٦٦.

٣- إمام عبد الفتاح إمام: أفلاطون والمرأة، مكتبة مدبولى الطبعة الثانية - مزيد ومنقح، ١٩٩٦.

٤- أميرة حلمى مطر: الفلسفة اليونانية، تاريخها ومشكلاتها، دار قباء، القاهرة، طبعة جديدة ومنقحة، ١٩٩٨.

٥- أميرة حلمى مطر: الفلسفة السياسية - من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥.

٦- جورج - هـ - سباين: ترجمة حسن جلال العروسى، مراجعة وتقديم عثمان جلال عثمان، دار المعارف، الكتاب الأول، ١٩٦٣.

٧- حسين حرب: الفكر اليونانى، أفلاطون، دار الفكر اللبنانى، ١٩٩٠.

٨- حسين فوزى: المرأة والفلاسفة، دار الغرباوى، القاهرة ١٩٨٣.

٩- ديف روبنسون: أقدم لك الفلسفة، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١، عدد ٣٥٤.

١٠- فؤاد زكريا: جمهورية أفلاطون، دراسة وترجمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

١١- فؤاد زكريا: الجوانب الفكرية فى مختلف النظم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، الأجهزة العلمية، ١٩٧٢.

١٢- مجاهد عبد المنعم مجاهد: تاريخ الفلسفة اليونانية، تأليف وولتر ستيس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

١٣- محمود مراد: الحرية فى الفلسفة اليونانية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط ٢٠٠٠.

١٤- محمد فتحى الشنيطى: نماذج من الفلسفة السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦١.

١٥- مصطفى النشار: فلسفة التاريخ، الطبعة الأولى، الأمل للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، سلسلة الشباب. الهيئة العامة لقصور الثقافة.

١٦- نصار عبد الله: فلسفة العدل الاجتماعى، كتاب الهلاح سلسلة ثقافية شهرية - العدد رقم ٤٣٤، ١٩٨٧.

١٧- فردريك كوبلستون: تاريخ الفلسفة - المجلد الأول، اليونان وروما، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، العدد ٤٣٦، ٢٠٠٢.

مصدر Rerousce

1- Plato: Dia logues of plato.

2- Translated by with an introduction by professor Raphael Demos, Random Hause, New york, 1937.

المراجع الأجنبية:

1- Armstrong: An introduction to ancient Philosophy, london, 1950.

2- Burnet - John: Greek Philosophy From Thales to Plato, london, 1950.

3- Barker - E.: Greek Political Theory, methuem, london, Reprinted, 1979.

4- Copleston. Frederick: Ahistory of philosophy Greece and Rome, Vol. 1 image Book , New York, 1962.

5- Field. G.C.: The philosophy of plato, home u. liub, london, 1949.

6- Gomperz. Theodor: Greek Thinkers, Voll 11., Trans lated by Berry, london, 1949.

7- Gully. Norman: Platos Theory of know ledge, methuen, London, 1962.

8- Leo Strauss: History of palitical philosophy, university of chicag press, S-ccond eddition,

9- Nettleship: lectures on The Republic of plato macmillan, london, 1968.

10- Ropinson: Richard, Plato's earlier Dia lectic, oxford, Second eddition, 1953.

11- Safaime - George: A History of political theory london, 1949.

12- Stace W.T: Critical History of Greek Philoso phy, london, 1950.

13- Taylor A.E.: Plato. the man and his work, london, 1948.